الأمم المتحدة

S/2004/456

مجلس الأمن

Distr.: General
4 June 2004
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن التطورات المستجدة في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩) المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩، والذي طلب المجلس بموجبه اطلاعه بانتظام على الحقائق، وتقديم تقرير إليه فيما يختص بالتطورات المستجدة في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو. وقد طلب مني مجلس الأمن بعد ذلك أثناء مشاوراته غير الرسمية المعقودة في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أن أقدم إليه تقريرا خطيا كل ستة شهور.

٢ – ومنذ تقديم تقريري الأخير في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (S/2003/1157)، أحاط ممثلي في غينيا – بيساو، أعضاء المجلس في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ علما الانتخابات التشريعية المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٤، ونتائجها الأولية. ويركز هذا التقرير على التطورات المستجدة في البلد منذ تلك الإحاطة، مبرزا بشكل خاص المزيد من التقدم الذي أحرزته السلطات الوطنية في تنفيذ العملية الانتقالية والمنتظر انتهاؤها مع عقد الانتخابات الرئاسية في آذار/مارس ٢٠٠٥. ويسلط التقرير الضوء أيضا على التحديات الراهنة التي تواجه السلطات الجديدة وعلى إسهامات مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو وفريق الأمم المتحدة القطري لدعم الجهود الحكومية في مواجهة تلك التحديات.

ثانيا – التطورات السياسية

٣ – خلال الفترة قيد الاستعراض استمر تحقيق التقدم المهم صوب استعادة النظام الدستوري وفقا لأحكام الميثاق الانتقالي وجدوله الزمني. وبعد انتخابات ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ اكتملت المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية بانتخاب رئيس ونائب رئيس محكمة

080604 070604 04-36927 (A)

العدل العليا وإجراء انتخابات تشريعية نزيهة، في ٢٨ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤، وما أعقب ذلك من قيام جمعية شعبية وطنية جديدة، وحكومة جديدة.

٤ - ومنذ تشكيل الحكومة الجديدة في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٤، فإن السلطات الجديدة التي تضع في اعتبارها التوقعات الشعبية بإجراء تغيير ملموس، وضعت أولويات لاستكمال المرحلة الانتقالية وفترات منتصف المدة بنجاح.

٥ - وقد استرشدت تلك السلطات فيما تبذله من جهود باعتبارين. الاعتبار الأول هو توطيد المصالحة الوطنية وكفالة الاستعادة التامة للنظام الدستوري، وتعزيز حكم القانون واحترام حقوق الإنسان. ويتمثل العامل الثاني في مواصلة تطوير العلاقات المستقرة والبنَّاءة مع جيران البلد والشركاء الدوليين الآخرين.

٦ - ومن بين الأهداف المحددة ذات الأولوية التي وضعتها الحكومة إنشاء قدرة مؤسسية للاضطلاع بالمسؤولية الوطنية في مجال الحكم السليم، والإدارة المالية الشفافة الخاضعة للمساءلة، وتحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية.

ألف - نتائج الانتخابات التشريعية المعقودة في ٢٨ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤

٧ - أظهرت نتائج الانتخابات التي أعلنتها اللجنة الانتخابية الوطنية في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ أن الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا - بيساو والرأس الأخضر حصل على ٤٥ مقعدا من مقاعد الجمعية الشعبية الوطنية البالغ عددها ١٠٢ مقعدا بينما حصل حزب الرئيس السابق يالا، وحزب التجديد الاجتماعي على ٣٥ مقعدا. وحصل الحزب الديمقراطي الاجتماعي الذي يرأسه فرانسيسكو فادول على ١٧ مقعدا، وحصل الاتحاد الانتخابي على مقعدين، وحصل التحالف الشعبي المتحد على مقعد واحد. وبذا لم يحصل أي من الأحزاب على الأغلبية المطلقة.

٨ - وبعد نشر نتائج الانتخابات والحكم الذي أصدرته بعد ذلك المحكمة العليا الذي رفضت بموجبه ادعاءات التزوير التي أطلقها حزب التجديد الاجتماعي والتحالف الشعبي المتحد قبلت جميع الأحزاب الأربعة نتائج الانتخابات وتوصلت إلى اتفاق بشأن التشكيل الرسمي للجمعية الشعبية الوطنية وافتتاحها. ومع قيام المجلس الانتقالي الوطني بحلول ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ بنقل سلطته إلى الجمعية الشعبية الوطنية المنتخبة حديثا، وافتتاح الجمعية الوطنية لم يعد للمجلس وجود، على نحو ما نص عليه الميثاق الانتقالي. ولأول مرة في تاريخ غينيا - بيساو ضمت الجمعية الشعبية الوطنية بين أعضائها عضوتين في مكتبها البرلماني المؤلف من خمسة أعضاء.

باء – تأسيس الحكومة الجديدة

٩ – عقب افتتاح الجمعية الشعبية الوطنية، عين رئيس الجمهورية السيد غوميس، الابن، رئيس الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا – بيساو والرأس الأخضر رئيسا للوزراء. وفي ١١ أيار/مايو ٢٠٠٤، أعلن السيد كارلوس، الابن، تشكيل حكومة مؤلفة من ٢٤ عضوا، وهي وإن كانت تتألف على وجه الحصر من مؤيدي الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا – بيساو والرأس الأخضر، إلا أنها مثلت جميع الفئات العرقية، ومن جملة ذلك خمس نساء. وحضرت وفود رفيعة المستوى من أنغولا والبرتغال وجنوب أفريقيا والرأس الأخضر، ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حفل التنصيب الرسمي للحكومة الجديدة في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤.

١٠ – ولزيادة تيسير الحوار السياسي البناء المستمر، عقد مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو اجتماعا في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤، بين الحكومة الجديدة، ومكتب الجمعية الشعبية الوطنية وممثلي المجتمع الدولي، بما في ذلك السفراء المعتمدين في غينيا – بيساو وممثلي وكالات الأمم المتحدة. وشجع الاجتماع السلطات الجديدة على الاستفادة من التقدم المحرز حتى الآن في تطبيع الحالة السياسية، استنادا بوجه خاص إلى أحكام الميثاق الانتقالي.

ثالثا – الجوانب العسكرية والأمنية

١١ – لا تزال الحالة بصفة عامة في البلد سلمية. على أن الاختلال العرقي في المؤسسة العسكرية، والرواتب المتأخرة غير المسددة، لقوات الأمن، فضلا عن الحالة السيئة للثكنات والهيكل الأساسي، ما زالت تعتبر عوامل قد تزعزع الاستقرار. وفي الوقت ذاته أقرت السلطات بأن إعادة تنظيم القوات المسلحة لا تزال إحدى الأولويات العليا للبلد.

١٢ – وبناء على طلب من رئيس أركان القوات المسلحة، الجنرال فريسيمو كوريا سيابرا بدأ مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الثنائيين، عملية تخطيط للإصلاحات المقترحة للقوات المسلحة.

١٣ – وفيما يتعلق ببرنامج التسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، يسير عنصر إعادة الإدماج على ما يرام وحصلت الحكومة على موارد إضافية من البنك الدولي لزيادة عدد المستفيدين من ٣٧٢ ٤ إلى ٣٧٦ ٧ فردا.

١٤ - ويستمر إحراز التقدم في مجال إزالة الأخطار المتعلقة بالألغام، تحت إشراف هيئة التنسيق الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد تم تحديد ١٧ حقلا يشتبه في أنها حقول ألغام، وميادين للمعارك بها ذخائر غير منفجرة، في العاصمة وما حولها. وبحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٤، كانت المنظمتان الوطنيتان غير الحكوميتان اللتان تعملان في إزالة الألغام، قد أزالتا ٥٥٠ ٢ لغما أرضيا، و ٠٠٠ ١٥ من الذخائر غير المنفجرة في مساحة تبلغ ٠٠٠ ٦١٥ متر مربع في بيساو. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي الدعم لمختلف نواحي الأعمال المتعلقة بالألغام. وفي ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أسهمت حكومة ألمانيا بمبلغ ٠٠٠ ٥٢٠ يورو من خلال منظمتين غير حكوميتين هما منظمة كريتاس - المساعدة السويسرية والألمانية، ومنظمة هيوميد لإزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة، من أجل دعم عمليات إزالة الألغام.

رابعا - جوانب حقوق الإنسان

١٥ - وفيما يتعلق بالجهود الجارية للمساعدة على تعزيز القدرة الوطنية على حماية واحترام حقوق الإنسان، ساعد مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو في إعداد خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان، قدمت إلى اللجنة المشتركة بين الوزارات في آذار/مارس ٢٠٠٤. وقد أنشئت هذه الهيئة المؤلفة من اثنين من كبار ممثلي كل وزارة، بمبادرة من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو بغرض إدماج مبادئ حقوق الإنسان في العمل اليومي للحكومة. والمتوقع أن تقدم اللجنة خطة نهائية إلى الجمعية الشعبية الوطنية.

١٦ - وأثناء فترة إعداد التقرير استمر مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو يتابع عن كثب قضايا ٢٠ شخصا متهمين بمحاولة القيام بانقلاب، وجرى اعتقالهم بطريقة تعسفية منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ويمثل احتجازهم المستمر تحديا للسلطات، نظرا لأن كثيرا من المحتجزين قد جرى احتجازهم حتى الآن لما يقرب من ١٨ شهرا، دون توجيه اتهام رسمي إليهم. وقد قامت لجنة التحقيق في الجيش والمحكمة العسكرية باستجوابهم بينما أفاد المدعي العام للدولة بأنه لم يكن على علم باحتجاز آخرين. ولتقييم ظروف الاحتجاز، قام مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، بزيارات دورية للمحتجزين وقدم توصيات إلى السلطات. وعقب تدخل المكتب لدى رئيس محكمة العدل العليا تلقى تأكيدات بأن المحكمة العسكرية تفتقر إلى الوسائل السوقية والمالية

الكافية، وأن محاكمة أولئك المحتجزين سوف تبدأ في المحاكم الجنائية لتجنب المزيد من التأخير.

١٧ - وعلاوة على ذلك ما برح مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو يسعى لإدخال التثقيف بحقوق الإنسان في جميع مستويات النظام التعليمي. وتعمل أيضا جامعة بيساو التي تزمع تقديم دورات في القانون، مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو لبدء دورات في حقوق الإنسان. وستنصب الحملة التثقيفية على إعداد دليل عن حقوق الإنسان ومعه ملصق بشأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد صممهما مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو ، وقام بنشرهما باللغة البرتغالية.

١٨ - وواصل المكتب أيضا تشجيع المساواة بين الجنسين وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ويعد انتخاب امرأة هي ماريا دو شيو سيلفا مونتيرو رئيسة للمحكمة العليا، وتعيين خمس نساء في مناصب وزارية وامرأتين في مكتب الجمعية الشعبية الوطنية، تطورات مشجعة تظهر إدراك السلطات الوطنية المتزايد لأهمية الدور الذي تقوم به المرأة في العملية السياسية. ويواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، العمل مع الحكومة من أجل التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

خامسا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

١٩ - لا تزال الحالة الاقتصادية في غينيا - بيساو صعبة، حيث يعاني اثنان من كل ثلاثة أشخاص من العيش في فقر، بينما لا تزال الماليات العامة للبلد تعاني من قيود شديدة.

٢٠ - ومن أجل التصدي للأزمة الاقتصادية والمتعلقة بالميزانية، أعدت الحكومة الانتقالية، بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خطة لحالات الطوارئ لعام ٢٠٠٤، وخطة للإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ حددت فيها الالتزامات الأساسية في مجالات المسؤولية المالية، والحكم السليم، لكفالة إيجاد سبيل للتقدم صوب الانتعاش المبكر. وقد سجل أولا الأمر عجز تمويلي يبلغ ١٨,٣ مليون دولار في ميزانية الطوارئ والمتوقع استيفاء العجز بمساعدة صندوق النقد الدولي أثناء البعثة المقبلة للصندوق في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٢١ - ولدعم الجهود التي يبذلها البلد في تنفيذ خطة الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ أنشئ صندوق خاص متعدد المانحين للإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ في غينيا - بيساو، وقد أنشأه الفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو التابع للمجلس

الاقتصادي والاجتماعي، لتمكين الحكومة من استئناف توفير الخدمات الاجتماعية والأنشطة الإدارية العامة الأساسية. والمراد من الصندوق الذي أنشئ في إطار نهج شراكة حدده الفريق ويديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن يعمل حتى نهاية عام ٢٠٠٤. وقد ورد للصندوق حتى الآن مساهمات تبلغ ما يربو قليلا على ٤ ملايين دولار، من أصل الهدف العام البالغ ١٨,٣ مليون دولار، وبذا يكون هناك عجز يربو على ١٤ مليون دولار.

٢٢ - ومن بين الذين أسهموا في الصندوق، هولندا التي قدمت مبلغ ٧٦٧ ١٣٧ ٢ دولار والسويد بمبلغ ٥٣٨ ٩٦١ دولار والبرتغال (من خلال مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية) بمبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار. وقد قام الصندوق حتى الآن بصرف مبلغ ٩٥٠ ٤٥٩ ٢ دولار استخدمتها الحكومة لدفع مرتبات كانون الثاني/يناير حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٤، لـ ٠٠٠ ١١ موظف مدني. وستشكل متأخرات الرواتب غير المسددة مشكلة حاسمة للبلد، ولا سيما في ضوء إيرادات الدولة التي كانت حتى الآن أقل من المتوقع.

٢٣ - وفي الشهور الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٤، استفادت حكومة غينيا - بيساو أيضا من المنح الثنائية التي بلغت حوالي ٧ مليون دولار مقدمة من البرتغال وغانا وأنغولا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

٢٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، زار المدير القطري لغينيا - بيساو في البنك الدولي، البلد لإجراء محادثات رفيعة المستوى وأعلن فيما بعد أن غينيا - بيساو ستحصل على مبلغ ١٣ مليون دولار كقرض من قروض التعمير والإنعاش الاقتصاديين، التي توقف تقديمها منذ ثلاث سنوات تقريبا. وبعد تأسيس حكومة غينيا - بيساو، مؤخرا في أيار/مايو ٢٠٠٤، بدأت الاستعدادات لتيسير زيارة بعثة مشتركة من صندوق النقد الدولي/والبنك الدولي/ومصرف التنمية الأفريقي إلى غينيا - بيساو في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، لمساعدة السلطات على استكمال توقعات الميزانية لبقية السنة، والانتهاء من الخطة الرئيسية للمساعدة التقنية التي تأخرت مدة طويلة، إلى وزارة الاقتصاد والمالية. وبالإضافة إلى ذلك تزمع البعثة اغتنام هذه الفرصة لتقديم استراتيجية البنك الدولي للدعم المؤقتة الجديدة إلى الحكومة وأوساط المانحين. وفي الوقت ذاته يعتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتنسيق مع المجتمع الدولي ومؤسسات بريتون وودز، عقد مؤتمر للمائدة المستديرة في الربع الأخير من السنة.

سادسا - الملاحظات

٢٥ - لقد كان عقد الانتخابات التشريعية في آذار/مارس ٢٠٠٤ بصورة ناجحة إيذانا بحدوث خطوة كبرى إلى الأمام صوب استعادة النظام الدستوري لغينيا - بيساو. وأود أن

أعرب عن الثناء للسلطات الانتقالية لالتزامها بتنفيذ أحكام الميثاق الانتقالي وتعزيز حكم القانون. وإضافة إلى ذلك أود أن أشكر شعب غينيا - بيساو على ما اتسم به من صبر ونضج وتفان تجاه الديمقراطية وقد تمثل هذا في رغبته في ممارسة حقه في التصويت خلال تلك الانتخابات.

٢٦ - ومما يشجعني الطريقة التي عمدت بها الجهات الفاعلة الرئيسية في البلد إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التحديات السياسية الحاسمة التي ووجهت بها أثناء وبعد الانتخابات. وهذا أمر يبشر بالخير في المستقبل.

٢٧ - وفي النظام شبه الرئاسي في غينيا - بيساو، ستكون قدرة الرئيس ورئيس الوزراء على العمل سويا بشكل متضافر من أجل تحقيق الأهداف المشتركة عاملا رئيسيا في إيجاد قيادة فعالة واستقرار مؤسسي.

٢٨ - ونظرا لأن السلام لا يمكن أن يكون بُناته من الخارج، فمن المحتم أن تظل الحكومة في مركز القيادة. وإذا لم يتمكن القادة المنتخبون أو لم يرغبوا في الاضطلاع بمسؤولياتهم السيادية، ولا سيما في حالة عدم وجود هياكل للدولة صالحة وقابلة للمساءلة، فلا يمكن أن تلوح بوادر السلام والتنمية أو تستمر.

٢٩ - ومما يبعث على التشجيع تلك الدلائل على زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية للبلد. ولقد كان هذا مشجعا لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء عمليات السلام في غينيا - بيساو على مواصلة بذل جهوده لتعزيز زيادة المساواة بين الجنسين من خلال، بصفة خاصة تعزيز قدرة المرأة من مختلف الأحزاب السياسية في بناء السلام وحل الصراعات.

٣٠ - وعموما، لا تزال عملية التحول الديمقراطي في غينيا - بيساو هشة. ولا يزال البلد يحتاج إلى دعم من المجتمع الدولي لاستكمال الانتقال إلى النظام الدستوري. ويفتقر البلد أيضا إلى الموارد لتعزيز قدرة مؤسسات الدولة وهياكلها على مواجهة المشاكل الهيكلية العميقة الجذور في البلد.

٣١ - وأود أن أثني على العمل الذي اضطلع به الفريق العامل المخصص لدرء الصراعات وحلها في أفريقيا التابع لمجلس الأمن، والفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولفريق أصدقاء غينيا - بيساو، الذين أدت جهودهم المشتركة دورا كبيرا في تنشيط منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مؤسسات بريتون وودز، والمنظمات دون الإقليمية والشركاء الآخرين في غينيا - بيساو، على تقديم المساعدة إلى البلد في مواجهة كل من أزمة ما بعد الصراع القصيرة الأجل والأهداف الإنمائية الأطول

أجلا. وقد أنشئ صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ نتيجة لهذه الجهود وهو أداة مفيدة لتوصيل المساعدة المالية إلى البلد.

٣٢ - وأود أن أشيد بجهود شركاء البلد الذين قدموا العون لغينيا - بيساو لتكملة المرحلة الأولى للانتقال، وأدعوهم إلى مواصلة تقديم الدعم لمساعدة البلد على تكملة العملية الانتقالية بصورة ناجحة في آذار/مارس ٢٠٠٥. وأعرب عن الأمل في أن يؤدي عقد مائدة مستديرة ناجحة وهي التي من المزمع عقدها في الربع الأخير من هذه السنة، إلى المساعدة على الاستجابة لبعض أشد الحاجات إلحاحا لغينيا - بيساو.

٣٣ - وأود أيضا أن أثني بقوة على المشاركة المستمرة من جانب مؤسسات بريتون وودز، في البلد، وأشجع مشاركتها البنَّاءة المعززة في غينيا - بيساو.

٣٤ - وفي نهاية المطاف، أود أن أشيد بموظفي المكتب وبكامل الفريق القطري للأمم المتحدة، على ما قاموا به من عمل دؤوب دون كلل. وبصفة خاصة، أود أن أشيد بممثلي السابق، ديفيد ستيفن، الذي عمل في غينيا - بيساو من شباط/فبراير ٢٠٠٢ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٤، إلى أن تقاعد من الأمم المتحدة. فلقد أسهمت جهوده المتفانية إسهاما كبيرا في استعادة السلام وتوطيده في ذلك البلد.